



1994-2008



المعايير المرجعية الأساسية العامة لتقييم التجربة الفلسطينية في رسم الخطط التنموية والسياسات الاجتماعية:

انطلقت هذه الدراسة في تقييم التجربة الفلسطينية من فلسفة
ومبادئ السياسات الاجتماعية المتكاملة التي تتمحور حول
ثلاثة محاور رئيسة متكاملة ومتداخلة وهي:



أولاً: رؤية واضحة للسياسات الاجتماعية:

تنطلق الرؤية في السياسات الاجتماعية المتكاملة من مبدأ العدالة الاجتماعية بين كافة المواطنين والفئات الاجتماعية على أساس حقوق المواطنة.

ثانياً: التوافق التشاركي :


بما أن العملية التنموية هي عملية شاملة تصيب كافة الأفراد والجماعات في المجتمع، وبما أن السياسات الاجتماعية المتكاملة تستهدف المجتمع بأكمله، فلا بد من أن تبني الخطط التنموية، بما تشمله من أهداف وسياسات وبرامج، من خلال التوافق المجتمعي القائم على مشاركة المواطنين أفراداً وجماعات، لضمان تمثيل احتياجاتهم ومصالحهم وتوجهاتهم بشكل سليم.

ثالثاً: التنفيذ:

الخدمات المقدمة في إطار السياسات الاجتماعية المتكاملة تتم في إطار متكامل مع الاعتبارات الاقتصادية ومنطلقة من مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ومنح الفرص بشكل متساوي للجميع. لذلك من المفترض أن تعالج هذه السياسات أسباب التهميش الاجتماعي والفقر والبطالة من خلال تعديل كامل للنظام الاقتصادي الاجتماعي في سياق تحقيق العملية التنموية المرجوة.

المحددات الموضوعية والذاتية التي تميز التجربة الفلسطينية عن المجتمعات الأخرى:

- خصوصية التجربة الفلسطينية في التخطيط التنموي ورسم السياسات الاجتماعية تتبع أساسا من حالة عدم الاستقرار المزمّن والازدواجية في الواقع المعاش . فالحالة الفلسطينية تمتاز بكونها تجمع بين التحرر الوطني وبناء الدولة في ذات الوقت . بالإضافة إلى:



■ العوامل السياسية – التاريخية التي ما زالت تلقي بثقلها على الواقع الفلسطيني، وتتمثل في التهجير القسري والحروب المتواصلة وغياب الدولة؛


■ الإجراءات العسكرية والسياسات الإسرائيلية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها إجراءات القمع اليومي، والاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري؛

■ طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية الناشئة عنه، وكذلك تأثير الانقسام السياسي بين فتح وحماس وما نجم عنه من انفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي.

■ التحول في البيئة الاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية، والتي تتسم بالتشردم الاجتماعي والمكاني، والتحول السلبي في منظومة القيم، ونشوء نخب سياسية واقتصادية واجتماعية متنفذة بالترافق مع تراجع دور الطبقة الوسطى.

النتائج الأساسية:

أولاً: الانتقال من الخطط التنموية وسياساتها الاجتماعية التي تقوم أساساً على البرامج غير المتناسقة وغير المتكاملة في إطار ما سمي بـ "لوائح تسوق" موجهة أساساً للجهات المانحة لجمع المساعدات الدولية، إلى خطط أكثر اكتمالاً ونضجاً تجمع بين الاحتياجات الإغائية والتوجهات التنموية لتصل أخيراً إلى خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 التي شكلت في غاياتها وأهدافها وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية والإصلاحية، بيئة ملائمة لبناء عقد اجتماعي.



ثانياً: التحول من سيادة النظرة الاقتصادية الصرفة التي تعتبر أن النمو الاقتصادي هو الكفيل بإحداث التنمية في كافة المجالات الأخرى، والتي تهمل آليات إعادة التوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى الاهتمام التدريجي بضرورة التركيز على آليات إعادة توزيع الموارد بما يضمن مواجهة التدهور في الأوضاع الاجتماعية من جهة، والتركيز على الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية في إطار الاستثمار في الرأسمال البشري من جهة ثانية.




2000

:

.

نقطة ضوء: خطوة أولى نحو التكاملية في التخطيط التّموي ورسم السياسات الاجتماعية

■ شكل انعقاد المنتدى العربي الدولي لدعم إعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة لدول غرب آسيا الإسكوا عام 2004 فرصة مؤاتية لإطلاق مشاورات ونقاشات واسعة حول الرؤية التّموية المرجوة في فلسطين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرجو تحقيقها في ظل الظروف السياسية الجديدة .




■ اعتبرت هذه التجربة نقلة نوعية من ناحيتين، تتعلق الناحية الأولى بآليات إعداد وإقرار الخطة التنموية، بينما تتعلق الناحية الثانية بالمضامين التنموية التي رسختها هذه التجربة.

نقطة ضوء ثانية: خطوة أخرى نحو التكاملية في التخطيط التنموي ورسم السياسات الاجتماعية:

■ إعداد خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 .

■ لقد توجت هذه الخطة الجهود الفلسطينية التي بذلت خلال السنوات الماضية، وأنجزت في العديد من المجالات، ما لم تنجزه الخطط السابقة. لذلك يمكن اعتبار هذه الخطة الأكثر شمولية ونضجا من حيث تكامل وشمولية أهدافها التنموية وفلسفة السياسات الاجتماعية التي تبنتها.



■ لكنها على مستوى المشاركة في إعدادها كانت خطوة للوراء،
وبرر معدي التقرير ضعف المشاركة في إعدادها بضيق
الوقت وهذا غير مقنع.

■ وقد تم "إجراء بعض المشاورات مع الأطراف المعنية
الداخلية، كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومع
الشركاء الخارجيين كالدول المانحة والمؤسسات المالية
الدولية" ولكن هذه المشاورات لم ترتقي إلى مستوى
المشاركة الفاعلة في رسم السياسات.



⋮

▪

2008-

▪

.

2010



•
•

.

■

■



أهم الثغرات والتحديات التي واجهت وما زالت
تواجه هذه الخطط
خاص خطة الإصلاح
والتنمية 2008-2010 :







تنفيذ وتقييم الخطط والسياسات


- المشاركة في التنفيذ: تتسم المشاركة المجتمعية والمؤسسية في مرحلتي التنفيذ والمتابعة بالضعف الشديد، وهي الحلقة الأضعف في مجال المشاركة في مراحل التخطيط المختلفة، رغم التطور الملموس في أداء عمل السلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها وهيئاتها.
- التنسيق في التنفيذ استجابة لواقع تعدد مقدمي الخدمة، وليس ضمن فلسفة عمل تقوم على المشاركة. ومع ذلك فالتنسيق والمشاركة على هذا الصعيد محدودة.
- الجمهور متلقي للخدمة (زبون متلقي للخدمة).
- التطابق بين التخطيط والتنفيذ: ضعيف جدا.



.

أسئلة تبحث عن إجابة:

- كيف يمكن التوفيق من خلال السياسات الاجتماعية بين العديد من الوقائع المزدوجة؟ مثلا التوفيق بين المتطلبات الإغاثية والتنمية التي يفرضها الواقع الفلسطيني بشكل مستمر. والتوفيق بين أهمية توفير التمويل اللازم للاستمرار في تحقيق الأهداف والسياسات الاجتماعية والتنمية والاعتماد شبه الكلي على التمويل الخارجي، وما يشكله ذلك من تدخلات خارجية في تحديد الأولويات التنموية



■ كيف يمكن إعادة ثقة المواطنين بجدوى العمل التنموي في ظل الاحتلال، وتعزيز وعيهم بضرورة إعادة بناء العقد الاجتماعي انطلاقاً من قيم العدل والمساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص؟

■ كيف يمكن تعزيز المشاركة الفعالة في رسم السياسات في ظل التشرد الاجتماعي والجغرافي وفي ظل الانقسام السياسي الفلسطيني الذي يهدد العقد الاجتماعي الفلسطيني؟